السودان: اقتصاد حرب غارق في الفساد

هذه الورقة نتاج لجهد بحثي مشترك للمرصد السوداني للشفافية والسياسات ونيو فيتشر ملتيميديا

يناير 2025

السياق

السمة الأبرز في حرب السودان التي اندلعت في15 أبريل 2024 هي تردي نظام الحكم، وتراجع الرقابة على أداء الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية، خاصة في الجوانب المالية المتعلقة بالتحصيل والإنفاق وإدارة الموارد. ويمكن التأكيد على أن المُساءلة والشفافية وولاية الدولة على المال العام تراجعت بطريقة غير مسبوقة خلال ما يقارب العامين من الصراع.

أسباب عديدة أسهمت في فرض حالة الانهيار شبه التام على الأداء الحكومي وتوفير بيئة الفساد وانعدام الشفافية، في مقدمتها الأوضاع قبل الحرب. إذ إن الصراع بين الجيش والدعم السريع حدث في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي مكَّن العسكريين من الانفراد بالسلطة بعد أن أعلن قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان حل مجلس السيادة، وإعفاء معظم وزراء حكومة المدنية، وكذلك إعفاء حكام الولايات، وأعلن حالة الطوارئ، وجرى اعتقال عدد كبير من المؤيدين للحكومة. وأسندت إدارة الدولة إلى وكلاء الوزارات الذين تم تعيينهم لاحقاً وزراء مكلفين، بما فيهم رئيس الوزراء الذي كان موظفاً إدارياً في المجلس، وتكرست السلطات في يد قائد الجيش عبد الفتاح البرهان ونائبه في مجلس السيادة قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وهما الآن طرفا الحرب الحالية.

تسبب الانقلاب "في أوضاع اقتصادية صعبة"، وظل الوضع على ما هو عليه إلى نشوب الحرب في 15 أبريل 2023م.

وتشير معلومات إلى أن فترة ما قبل الحرب شهدت فساداً وتجاوزات مالية، وحظي عدد من رجال الأعمال بامتيازات وتسهيلات فقط لقربهم من قادة الانقلاب العسكري. تركَّز الفساد، بحسب تقارير صحفية، في تصدير الذهب واحتكار استيراد المواد النفطية. استمر الحال بعد الحرب بشكل أوسع.

من بين الأسباب التي فاقمت تدهور الرقابة على المال العام سيطرة قوات الدعم السريع على أجزاء واسعة من العاصمة الخرطوم، إذ استولت على 136 من مقار الوزارات والهيئات الحكومية [1]. ومن جهة أخرى سيطر الدعم السريع على مناطق واسعة من الولايات في السودان. ورغم أن معظمها مناطق إنتاج وحركة تجارية نشطة في المحاصيل الزراعية، والمواشي، والسلع الاستهلاكية الرئيسة، إلا أن الدعم السريع لم يشكل إدارات ونظاماً مالياً بالمعنى المعروف، وبات يتصرف في موارد تلك المناطق بحرية كاملة، لا علاقة للحكومة المركزية بها، بجانب تحصيل رسوم و إتاوات غير قانونية من المواطنين مقابل السماح لهم بالأنشطة التجارية.

وترتب على ذلك تسمية مدينة بورتسودان في شرق البلاد عاصمة إدارية مؤقتة، ولكن لم يتمكن جميع العاملين من الوصول إلى بورتسودان، وبدورها لم تطلب منهم الحكومة ذلك بسبب عجزها عن الوفاء بمستحقاتهم المالية. تدار الوزارات بقوى عاملة محدودة، وسط غياب إدارات مهمة بالكامل. أقر وزير المالية جبريل إبراهيم بالنقص في الوزارات وتأثيره على الأداء في كلمته أمام المؤتمر الاقتصادي في بورتسودان، حيث وعد الموظفين بأنه في ميزانية العام الجديد "سنسدد مرتباتهم كاملة بدلاً من الخصم منها، ونمكِّن الوزارات من استقدام موظفيها الأساسيين حتى تتمكن من أداء مهامها". (موقع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، 19 نوفمبر 2024م)[2].

تعد إدارة اقتصاد البلاد في مناطق سيطرة الطرفين على أنه "اقتصاد حرب "يتأثر بالعنف الدائر ويصبح في نفس الوقت مغذيا له نتيجة لتنافس الأطراف المتقاتلة علي السيطرة علي الموارد لتوفير التمويل اللازم لأنشطتهم العسكرية ومن اهم سمات اقتصاد الحرب انه يوفر بيئة ملائمة لنمو وانتشار الفساد المؤسسي، حيث يتم التخلي بسهولة عن الإجراءات الرقابية الصارمة، وغالباً ما يستخدم العنف والسلاح في إجبار المدنيين على سداد الرسوم والضرائب للحكومة في بورتسودان، والإدارات المحلية في مناطق سيطرة الدعم السريع.

---

[1] السودان تريبون، "بعدعاممنالحرب ..هلتتغيرمناطقسيطرةالجيشوالدعمالسريع؟"" ١٥ أبريل ٢٠٢٤، علي الرابط: https://sudantribune.net/article284466/.

[2] موقع وزارة المالية، " كلمة السيد/ د. جبريل إبراهيم محمد وزير المالية والتخطيط الإقتصادي في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر الإقتصادي الأول لمواجهة تحديات الحرب خلال الفترة 20-19نوفمبر 2024م ولاية البحر الأحمر- بورتسودان" علي الرابط:https://v.gd/ZvJeo2

علاقة الجيش والدعم السريع بالاقتصاد

في عهد حكم الإخوان المسلمين بقيادة عمر البشير (يونيو 1989م – أبريل 2019م) توسع الجيش السوداني وجهاز الأمن في العمل التجاري وأسسا شركات تضارب في المحاصيل وتنافس القطاع الخاص في إنتاج وتصدير اللحوم والإنشاءات واستيراد الوقود والسكر والسلع الرئيسية الأخرى بشكل معلن. في العام 1993م تأسست منظومة تجارية وصناعية تعرف بـ"هيئة التصنيع الحربي"، بدأت بمجمعات صناعية متفرقة وشركات تجارية، وبموجب قانون اجازه برلمان نظام البشير تم تغيير اسم هيئة التصنيع الحربي التي انشات في ١٩٩٣ الي منظومة الصناعات الدفاعية ومنح القانون المنظومة استقلالية كاملة من كل القوانين المالية والإدارية التي تحكم الهيئات الحكومية في السودان واعطاها الحق في إستثمار أموالها بمعزل من رقابة ديوان المراجعة القومي واستثناها من الخضوع لقوانين الشراء والتعاقد والإجراءات المالية والحسابية التي تخضع لها الهيئات الحكومية.[3]

وبلغت شركات منظومة الصناعات الدفاعية عند الإطاحة بالبشير 200 شركة،الي جانب شركات رمادية، وهي شركات تؤسّس بالمال العام من الميزانيات المخصصة للأجهزة الأمنية والجيش، ولكنها تسجل كشركات خاصة يملك أسهمها افراد ينتمون للمؤسسة او لهم صلة أسرية او شراكة أعمال مع النافذين في المؤسسة الأمنية.

ونسبة لسطوتها الأمنية وتحكمها في اقتصاد البلاد تمكنت المؤسسة الأمنية من فرض ارادتها شريكا مع المدنيين في فترة الانتقال الديمقراطي بحيث يقود المدنيون العمل التنفيذي في مجلس الوزراء ويشاركهم المكون العسكرة في عضوية لمجلس السيادة الانتقالي المكلف بمهام راس الدولة التشريفية، ولكن استحوذ على السلطة الفعلية بسبب هيمنة الجيش والدعم السريع على اتخاذ القرار فيه. بالرغم من ذلك، فان ضغوط مجلس الوزراء المدني أتاحت كشف الكثير من تفاصيل الإمبراطورية الاقتصادية والمالية للمكون العسكري. ولقد أوضحت دراسات استقصائية متميزة ان دخل هذه الشركات بلغ في 2020 ما يقارب ال 110 مليار جنيه سوداني او ما يعادل ملياري دولار بسعر التحويل حينها.[4] كما

[3] الراكوبة ، "منظومة الصناعات الدفاعية: انني أخذت ما أعطيت شيئا،"٥ نوفمبر ٢٠٢٠. علي الرابط: https://v.gd/wUaHEn

[4] Masr 360, "مصالح الجيش السوداني الاقتصادية.. كيف عوقت شبكات "الدولة العميقة" التحول الديمقراطي؟" 20 May 2023, علي هذا الرابط: https://v.gd/oxPnMT

أوضح تقرير استقصائي ان وزارة المالية كانت قد خصت الشركات الأمنية بإعفاءات جمركية وضرائبية واسعة.[5]وكشفت هذه الدراسات أن معظم النشاط المتعلق باستيراد مدخلات الزراعة يمنح لشركات تتبع للجيش أو بتفاهمات بين الجيش ومستوردين للأسمدة والتقاوي والخيش وفي مايو 2020.[6]

وادّت هذه الضغوط لقبول المكون العسكري بخطة لتحويل امكانياته التصنيعية والتجارية للمنتجات والخدمات المدنية الي القطاع العام الحكومي او الي شراكات مع القطاع الخاص والبنوك على أن تبقى الصناعات العسكرية تحت سيطرة منظومة الصناعات الدفاعية مع استعدادها لتسديد الرسوم الجمركية والالتزامات الضريبية التي استفادت إعفائها منها لسنين عدة تحت نظام البشير. بالرغم من التوافق على الخطوط العريضة لهذا الاتفاق، إلا انه لم ينفذ. وكانت الإصلاحات الهيكلية التي اجراها مجلس الوزراء لإزالة تشوهات الاقتصاد الكلي، كرفع الدعم عن الوقود والدقيق وتوحيد سعر الصرف، والتي هددت المصالح الاقتصادية للمؤسسة الأمنية بشكل مباشر، إحدى الأسباب الرئيسية لانقلاب 25 أكتوبر 2021.

ولقد نشطت قوات الدعم السريع في التعدين واستخراج الذهب من مناطق دارفور وكردفان غربي السودان بمباركة من حكومة البشير، مقابل استخدامهم في المعارك ضد الحركات المسلحة التي تقاتل النظام. حصل الدعم السريع على أموال طائلة عقب مشاركته في حرب اليمن، التي تعرف بعاصفة الحزم (2016م). وبذكاء استطاع أن يوظف هذه الأموال ويسخرها في أنشطة تجارية مع الدولة، حتى استطاع أن يترأس اللجنة الطوارئ الاقتصادية التي كونها رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، وهي لجنة اقتصادية كانت مسؤولة عن توفير السلع الرئيسية للبلاد عبر آلية أسمتها محفظة السلع الاستهلاكية.[7]

---

[5] همسة حسين " أمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان . . . من الهيمنة إلى التفكيك"، 22 مارس 2021، علي هذا الرابط: https://v.gd/LVhcj7

[6] - دراسة ليزيد صايغ "تحويل الشركات العسكرية السودانية إلى مدنية: كيف يمكن لاتفاق نقلها إلى السيطرة المدنية أن ينجح"، بتاريخ 23 أبريل 2021م - https://carnegieendowment.org/research/2021/04/sudans-military-companies-go-civilian-how-the-recent-divestment-agreement-can-succeed?lang=ar&center=middle-east

[7] الجزيرة نت، "حميدتي رئيسا للجنة الاقتصادية.. هل تنتصر رغبة الإمارات في الاستيلاء على موانئ السودان؟" ٢٥ أبريل ٢٠٢٠، علي هذا الرابط: https://v.gd/0JqNjx

أدي إشراك حميدتي في اللجنة الطوارئ الاقتصادية الي مكاسب عدة لشركاته التجارية، والتي كانت مسجلة بأسماء أفراد من أسرته والمقربين منه وحازت على أموالاً ضخمة من عائدات تجارة الذهب وما حصلت عليه من حرب اليمن، فلقد ساهمت شركة الجنيد للأنشطة المتعددة، المملوكة للفريق اول عبدالرحيم دقلو، القائد الثاني لقوات الدعم السريع، بأكثر من نصف راس مال محفظة السلع الاستهلاكية.[8]ولقد سعي قادة الدعم السريع الي حيازة ما يعادل (30%) من أسهم منظومة الصناعات الدفاعية بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وقبل اندلاع الحرب، إلا ان ذلك واجه مقاومة كبيرة من قيادات الجيش وفق مصادر عليمة بالأمر.[9]

تسببت شركات الجيش والدعم السريع المستغلة لنفوذهما في السلطة في أزمة خلال الفترة الانتقالية عندما قال رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك "إن 82٪ من المال العام خارج ولاية وزارة المالية، و18٪ فقط تدخل وزارة المالية من المال العام"[10]. ويرى عدد من المراقبين أن سعي الطرفين: الجيش والدعم السريع، إلى الحفاظ على مكاسبهما الاقتصادية بالاستيلاء على القرار في الدولة أحد أسباب انقلاب 25 أكتوبر الذي اشتركا فيه، كما وفرت الحرب لقادة الجيش والدعم السريع بيئة مناسبة للاستمرار في تحقيق مزيد من المكاسب الاقتصادية.

حكومة الامر الواقع :التحصيل لتمويل المجهود الحربي

احتكار الصادرات والواردات

بعد اندلاع الحرب سارع رجال أعمال في إظهار الولاء للجيش ومساندته في معركته ضد الدعم السريع. وهم في الغالب ممن جمعوا ثرواتهم في فترة نظام عمر البشير. بعضهم "تبرع بأموال مواد تموينية لدعم

8

9 صحيفة مونتي كاروو، على فيسبوك: " بعد استحواذ الدعم السريع على ٣٠٪ من منظومة الصناعات الدفاعية البرهان يعيد تشكيل مجلس ادارة زادنا ويضم اليه عبد الرحيم دقلو"علي هذا الرابط: https://v.gd/xabO

10 الحرة، " السودان.. الحكومة تنتقد دور الجيش في الاقتصاد، " ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ ، علي هذا الرابط: https://www.alhurra.com/sudan/2020/12/15/السودان-الحكومة-تنتقد-دور-الجيش-في-الاقتصاد

الجيش" كافأهم الجيش على مواقفهم الداعمة بأن سمح لهم باحتكار تصدير السلع المهمة، في مقدمتها الذهب، إلى جانب استيراد الوقود والسكر والسلع الغذائية. وقال مصدر في وزارة المعادن تحدث إلى "استقصائي" إن رجال الأعمال المصدرين للذهب منذ اندلاع الحرب هم نفسهم المستوردون للوقود.

ويحتفظ رجال الاعمال بعلاقة مع أحد العسكريين النافذين في مجلس السيادة الذين انفردوا بإدارة البلاد منفردين بعد الحرب. وقالت مصادر في بنك السودان لـ(استقصائي) إن عملية بيع الذهب في البنك كثيراً ما تتم بقرارات من مجلس السيادة، ولا تراعى الدورة المستندية ولا يتم الالتزام بالقيود والإجراءات المتبعة. تم بيع ذهب يتبع لبنك السودان لصالح مستوردي وقود بحجة دعم المجهود الحربي. وقال مصدر لـ(استقصائي) إن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان "يتدخل شخصياً" في بيع الذهب لصالح مستوردين بحجة أنهم يتكفلون باستيراد احتياجات القوات المسلحة، بما في ذلك الذخائر. كما يقوم رجال الأعمال المقربون من الجيش بتوريد ذهب لبنك السودان مجهول المصدر بعد شرائه من تجار التعدين الأهلي، وهو ذهب غير مستوفٍ لرسوم وزارة المعادن والضرائب والرسوم الحكومية المفروضة على المعدِّنين الأهليين، ثم يقومون بشرائه من البنك وتصديره مرة أخرى.

ويشتكي العاملون في بنك السودان من "انعدام الشفافية في النظام المصرفي بعد الحرب"، وأن كثيراً من البنوك التجارية تتحجج بفقدها المعلومات والأرشيف ونقص العاملين ونهب مراكزها الرئيسية في الخرطوم، الأمر الذي نتج عنه "التخلي عن لوائح التدقيق والمراقبة المالية". وأشار أحد العاملين إلى زيادة نشاط عمليات "غسيل أموال داخل النظام المصرفي بعد الحرب" لكن لا تتوفر لديهم مستندات للكشف عن ذلك في الوقت الحالي.[11]

رغم تحرير الوقود (الجازولين – البنزين– غاز الطبخ) إلا أن رجال الأعمال المقربين من المجلس العسكري يحصلون على امتيازات كبيرة من الجيش، ويتم التساهل معهم في الضرائب والرسوم المتعلقة بالتفريغ والتخزين. حيث تمتلك الحكومة في بورتسودان أكبر مستودعات في ميناء بشائر المخصص لتصدير البترول السوداني.

[11] لقائات مع عاملين بالقطاع المصرفي طلبوا بعدم الإفصاح عن هويتهم.

دعم المجهود الحربي

سوف تتردد عبارة "دعم المجهود الحربي" كثيراً في هذا التحقيق. إذ يتم استغلالها على نطاق واسع لصالح تبرير الحصول على أموال من المواطنين بهذه الذريعة. أكثر الجهات استغلالاً لدعم المجهود الحربي المحليات ونقاط العبور بين الولايات ونقاط الجمارك الحدودية. ووفقا للمشاهدات موفد "استقصائي" يتم الحصول على الرسوم في نقاط العبور إجباراً في ظل وجود بيئة عنف من مسلحين برفقة مدنيين في مناطق الجيش وفي مناطق الدعم السريع، وفي بعض الأحيان يكون المحصلون في زي عسكري.

من أبرز النماذج تحصيل الأموال بحجة دعم المجهود الحربي "الغرفة التجارية في مدينة الدبة"، التي تقع في الولاية الشمالية، وتعتبر منطقة تجارية تربط بين الولاية الشمالية وولايات غرب السودان من جهة، والعاصمة الخرطوم من جهة أخرى. زاد النشاط التجاري في مدينة الدبة بعد الحرب لأنها آمنة نسبياً ولموقعها الجغرافي المميز ما دفع وكالات الإغاثة إلى نقل مستودعاتها إليها، ومنها توزع شحنات الغذاء عبر شاحنات للمناطق المتضررة من الحرب. ساهم ذلك في خلق فرص عمل جديدة إلى جانب النشاط التجاري المتزايد.

بحجة دعم المجهود الحربي استولت "الغرفة التجارية في الدبة" على صلاحيات الولاية والمحلية، على الرغم من أنها تدار من متطوعين داعمين للجيش في الحرب ضد الدعم السريع. اتخذت أحد المباني الحكومية مقراً لها وفرضت رسوماً على الأنشطة التجارية، وأخذت سلطة إصدار تصاريح المرور للشاحنات والعربات التجارية. وأفاد أصحاب شاحنات تحدثوا لـ(استقصائي) بأن الغرفة التجارية في الدبة لا تستخدم أرونيك (15- أ) الاليكتروني المخصص من وزارة المالية لتحصيل الأموال، وتستخدم بدلاً عنه إيصالات غير رسمية من دفتر "دبل كيت" بلا ترويسة ولا ختم رسمي. تقوم على تحصيل الأموال مجموعة يعرفون أنفسهم بـ"المتحصلين"، وهم مدنيون في صحبتهم جنود غير نظاميين من المستنفرين المسلحين ببنادق الكلاشنكوف.

الرسوم التي فرضتها الغرفة التجارية في الدبة شملت المحالَّ التجارية والمحاصيل الزراعية، خاصة البلح، والعقارات المؤجرة للأغراض التجارية، ويتم تقدير الرسوم في هذه الحالات من قبل المتحصلين

بعد الاطلاع على عقود الإيجار. يتم تجميع المواد الغذائية من بلح وسكر وقمح وترسل في شكل قوافل دعم إلى معسكر وادي سيدنا في أم درمان بحسب افادات مواطنين من الدبة تحدثوا للمراسل الصحفي.

وفرضت الغرفة رسوم مرور على الشاحنات تقدر بـ(400) ألف جنيه سوداني و(50) ألف جنيه على عربات النقل الصغيرة، ويتم تحصيل الأول نقداً ولا يسمح بالدفع عن طريق التطبيقات. ويقدر عدد الشاحنات المتحركة من الدبة إلى الولايات الأخرى بين (100– 120) يومياً، بينما يقدر عدد عربات النقل الصغيرة بين (50 – 70) عربة يومياً. يقدر التحصيل اليومي بحوالي (50) مليون جنيه سوداني يوميا ما يعادل (25) ألف دولار يومياً. وأعلنت الغرفة أنها تخصص (74%) من إيراداتها لصالح المجهود الحربي، و(26%) من الدخل مخصص للمحلية بحسب منشور صدر في وقت سابق.

لا أحد يعلم كيف يتم توريد المبلغ المخصص لمحلية الدبة، حيث لا توجد مراجعة للمبالغ المتحصلة. يشرف على الغرفة رجل أعمال من أكبر المستثمرين في قطاع تعدين الذهب هو أزهري المبارك، الذي سبق أن تبرع بمبلغ 5 ملايين دولار لصالح "دعم المجهود الحربي"، وأصبح مقرب من قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقال شهود عيان لـ(استقصائي) من أهالي مدينة الدبة أن قائد الجيش البرهان زاره في منزله خلال الحرب تقديرا لمواقفه الداعم للمجهود الحربي .

وقال أحد المستنفرين من الدبة لـ(استقصائي) إن ما يحصل عليه المستنفرون ضئيل جداً مقارنة بما يتم تحصيله لصالح المجهود الحربي، وأشار إلى أن ما يحصل عليه لا يتجاوز (150) ألف جنيه شهرياً، ومعظم المستنفرين تقل أعمارهم عن (18) سنة، وجرى تسليحهم من أموال دعم المجهود الحربي، وتم شراء السلاح من قيادي في الغرفة التجارية وناشط في دعم المجهود الحربي. وأفاد عدد من الناشطين لـ(استقصائي) أن القيادات الداعمة للمجهود الحربي تتحصل على امتيازات تجارية واعفاءات تسترد به الأموال التي تبرعت بها وأكثر وخاصة الذين يعملون في مجال التعدين وبيع السلاح. وأشار مستنفرون إلى أن من يديرون الغرفة التجارية معظمهم من أعضاء النظام السابق؛ نظام عمر البشير.

وقال أحد الناشطين في غرف الطوارئ في الدبة التي تنشط في دعم النازحين من الحرب لـ(استقصائي) إنهم لا يحصلون على أموال أو مواد عينية من الغرفة التجارية، وإنها تنظر إليهم بشكوك متهمين إياهم

بأنهم مؤيدون للقوى المدنية. حيث يعتمدون على ما يحصلون عليه من العون المحلي من المجتمع ومما تقدمه المنظمات الإغاثية.

أنفقت الغرفة التجارية مبالغ زهيدة على المدارس والصحة. وقال مدير مدرسة في منطقة الدبة لـ"استقصائي" إنهم في التعليم حصلوا في عام كامل على أقل من (50%) من الدخل اليومي للغرفة، وقال "حصلت (8) مدارس على مبالغ تفاوتت بين مليون ومليوني جنيه في العام.

وقال مصدر قريب من إدارة الغرفة لـ(استقصائي) "بجانب المواد العينية التي تبعث بها الغرفة إلى معسكر وادي سيدنا في أمدرمان وبعض المعسكرات الأخرى أرسلت أموالاً نقداً إلى الحكومة في بورتسودان، وأشرفت على تسليح إدارات أهلية"، ودائما ما تشتري السلاح من رجال أعمال داعمين للقوات المسلحة وقال ناشط سياسي من مدينة الدبة لـ(استقصائي) " في أول أيام الاستنفار توقفت في السوق شاحنة تحمل سلاح وتم بيعه للمواطنين من بينهم تجار وقالوا إنها تتبع لأحد تجار الذهب المعروفين."

تقديرات جزافية للضرائب والتحصيل ورقي

اشتكى تجار ورجال أعمال من تقديرات الضرائب؛ ضرائب الأعمال والقيمة المضافة والتي يتم تحصيلها من البضائع في الطرق. وقال عدد من التجار إن بعضهم فضل إغلاق المحلات والتعامل عبر الهاتف. واستنكر جميعهم تقديرات الضرائب ووصفوها بأنها مبالغ فيها، ولا يتم حسابها وفق أي معايير، وإنما تقدر جزافياً من موظفي الضرائب.

وقال مسؤول في مكتب ضرائب ولاية نهر النيل "نعمل بنظام الربط السنوي، وعلينا تحقيق الربط من التجار". وأشار إلى أن الحكومة في بورتسودان تحدد ربطاً لكل ولاية وعلى المكاتب وفقاً لموجهات عامة لتقدير الضريبة. موضحا أن الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية باتت مصدر الدخل الأساسي للحكومة. وكان وزير المالية في حكومة الأمر الواقع جبريل ابراهيم قد صرح لوسائل الإعلام بعد خمس

أشهر من بداية الحرب ان أكبر تحد تواجهه السلطات هو التدني الكبير في التحصيل من المصدرين الرئيسيين لدخل الدولة وهما الضرائب والجمارك.[12]

وقال أصحاب محلات تجارية لـ(استقصائي) إن الضريبة المقررة "تؤخذ منك بالقوة ويسمح لك بالاستئناف مرتين والتقدير الثالث ملزم"، وهي غالبا تكون من ستة أرقام حتى على المحلات الصغيرة.

اضطر عدد من التجار إلى اللجوء للتهريب ودفع أتأوه خارج القانون بسبب ارتفاع الضرائب والتقديرات الجزافية. وحكى تاجر مواد غذائية يعمل بين شندي وأم درمان لـ(استقصائي) رحلته لإيصال البضاعة وما يدفعه للسلطات، قال""أنا أشحن شاحنة حمولة 5 طن بمواد غذائية عبارة عن (عدس، أرز، دقيق، لبن مجفف، صلصة، زيت طعام، أندومي، شعيرية، مكرونة)، هذه البضاعة لا تتجاوز أرباحها(900 ألف جنيه/ 450 دولار)، وإذا أردت دفع القيمة المضافة للضرائب، وهي عبارة عن (17%) ستكون أكبر من الربح وتقترب من مليوني جنيه، لذلك نوصل بضاعتنا بـ"الكسرة"، أي الرشوة. فبعد شحن البضائع من سوق شندي نحمل معنا فواتير مبدئية من تاجر الجملة، وهي فواتير غير مختومة من قبل مصلحة الضرائب، وعقب عبور الكبري الذي يربط بين مدينة شندي ومدينة المتمة، نجد نقطة تحصيل الضرائب عليها موظف الضرائب معه شرطي مسلح، نخرج الفواتير المبدئية، وندفع معها (50)ألف جنيه بدون إيصال ونغادر. في الطريق بين المتمة وأم درمان هناك حوالي(10) نقاط تفتيش، في كل نقطة تفتيش ندفع(5) آلاف جنيه للعساكر، وعند الوصول إلى نقطة تفتيش مدينة الشهيناب، وهي آخر نقطة للضرائب، ندفع (50) ألف جنيه لموظف الضرائب، وأيضاً بدون إيصال". ويضيف "لا توجد دولة ولا حكومة، والضرائب على مزاج الموظف، والذي يحيط نفسه بمسلحين ولا نجد مخرج سوى أن ندفع ما يطلب منا، والعمل بالطرق الرسمية يفقدك رأس المال الذي تتاجر به" وأضاف " نتدفع "رشوة" حوالي (200 ألف جنيه/100 دولار) في الطريق، وأذا سددت الرسوم المفروضة من الدولة تحتاج لأكثر من مليون جنيه وربح البضاعة لا يتجاوز (900) ألف، يعني ستخسر".[13]

---

12 وكالة السودان للأنباء " وزير المالية: التحدي الحقيقي نقص الإيرادات" ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، على هذا الرابط: https://suna-sd.net/posts/ozyr-almaly-althdy-alhkyky-nks-alayradat

13 مقابلات ميدانية مع احد المتضررين – تم حجب الاسم بناءاعلي طلب المتحدث.

دفعت الجمارك والضرائب الباهظة عدداً من التجار إلى ترك العمل فعلياً. يقول أحمد (اسم مستعار) لـ(استقصائي): "كنت صاحب محل لبيع المواد الغذائية بالجملة بسوق أم درمان. بعد اندلاع الحرب عملت في استيراد المواد الغذائية من المملكة العربية السعودية عبر ميناء بورتسودان. استوردت شحنتين فقط وتوقفت عن العمل لتعرضي لخسائر كبيرة، بسبب الرسوم الكبيرة التي تفرض على المواد الغذائية. المشكلة الأولى التي واجهتني التأخير في فحص البضاعة، حتى تدخل في دفع رسوم أرضيات وهي عبارة عن (85) يورو لليوم الواحد، هذه الرسوم تؤدي إلى خسارتك حتى رأس المال. توقفت بسبب الرسوم الكبيرة، وخسارتي في شحنتين فقط استوردتها من السعودية بمبلغ (53) مليون جنيه سوداني".[14]

فرضت مصلحة الضرائب في الولاية الشمالية ضرائب مرتفعة حتى على أصحاب المحلات الصغيرة. دفع صاحب محل قص الشعر "حلاق" ضريبة تقديرية بمليون جنيه سوداني، وفرضت على صاحب معمل تحاليل طبية ضريبة بأكثر من مليوني جنيه. حصلت (استقصائي على ايصالات الدفع) اشتكى التجار من ضعف القوة الشرائية بسبب فقدان المواطنين أعمالهم في المناطق التي نزحوا منها، وعدم سداد الدولة مرتبات للموظفين.[15]

ودائماً ما يحاجج متحصل الضرائب بأن ارتفاع الضريبة بسبب دعم المجهود الحربي. لكن لم تنعكس الضرائب على الخدمات ولا دعم النازحين، إذ يعتمد المواطن على مواد الإغاثة والمبادرات المحلية.

ويشتكي الموظفون في الدولة من عدم سداد رواتبهم بشكل منتظم، وغالباً ما يتم تسليمهم لها بعد أن تخصم منها مبالغ كبيرة. وقال معلمون لـ(استقصائي) إنهم خلال عام كامل حصلوا على أربع مرتبات فقط، وتم خصم كل البدلات، وكل ما تلقوه هو المرتب الأساسي، الذي لا يزيد عن (30%) من الراتب الإجمالي الشهري.[16]

الجمارك تحت إشراف العسكريين

[14] إفادات من التاجر المعني والذي نحجب اسمه بناءاعلي طلبه.

[15] تلخيص لعدة مقابلات ميدانية، أكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٤.

[16] تلخيص لعدة مقابلات ميدانية، أكتوبرو نوفمبر ٢

قال مصدر من مصلحة الجمارك بأن العسكريين من الطرفين وضعوا أيديهم على النقاط الجمركية، وأشار إلى أن الجيش يشرف على الموانئ الشرقية وأهمها ميناء بورتسودان و أوسيف وسواكن، ومعبر عواض على الحدود الإريترية مع ولاية كسلا، ومعبر القلابات مع إثيوبيا، إضافة إلى معبر أشكيت وأرقين شمالاً مع مصر، ومعبر جودة مع جنوب السودان. من الجهة الأخرى يسيطر الدعم السريع على جميع النقاط الحدودية والمعابر على حدود السودان الغربية، من بينها معبر أدري مع دولة تشاد، وسيطرت قوات الدعم السريع على منطقة المثلث الذي يربط مصر والسودان وليبيا لأكثر من 8 أشهر وفقد السيطرة عليه في مايو 2024 لصالح الجيش والقوات المشتركة ويسيطر الدعم السريع على مناطق حدودية واسعة مع جنوب السودان في عدة منطاق أهمها منطقة حدودية في جنوب دارفور.

وقال مصدر من الجمارك لـ(استقصائي) إن الجيش السوداني عزّز وجوده في المعابر والنقاط الجمركية بعد الحرب بشكل كبير، ورفع الرسوم الجمركية عبر زيادة الدولار الجمركي (4) مرات بعد الحرب. الدولار الجمركي، وهو السعر الذي يتم به احتساب الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع المستوردة، "كان عند بداية الحرب بـ(440) جنيهاً وبلغ في أول يناير 2025 (2000) جنيهاً"[17].

كان وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم اعترف في حوار مع "إندبندنت عربية" بوجود ضغط كبير على موازنة الدولة للعام 2022، وكشف خلال المقابلة عن أن الحكومة اتجهت نحو التقشف بسبب شح الايرادات وقال إن والجمارك باتت تمثل (75%) من إجمالي إيراداتها، وشمل تقليل الانفاق الصحة والتعليم وبحسب مراقبين اقتصاديين تحدثوا لـ"استقصائي" الاعتماد على الضرائب في الإرادات يفوق 85%.

انعكست الزيادة في الدولار الجمركي وزيادة الضرائب على أسعار السلع، بنسبٍ تراوحت بين (100%) إلى (150%)، مما ألقى على المواطن أعباء كبيرة، وجعلت الظروف المعيشية صعبة، على حد تعبير عدد من المواطنين تحدثوا لـ(استقصائي).

فاقد ضريبي

كشف مسؤول رفيع بديوان الضرائب، طلب عدم ذكر اسمه، أن الفاقد الضريبي بسبب الحرب ضخم جداً، خاصة بعد خروج ولايات مهمة من المظلة الضريبية مثل ولاية الخرطوم، التي كانت تمثل

[17] "زيادة جديدة للتعرفة الجمركيةتهددبتوقفالاستيراد بين السودان ودول الجوار , https://shorturl.at/0ECXg

(90%) من إيرادات الضرائب بكل أنحاء السودان، تليها ولاية الجزيرة التي يقدر الفاقد الضريبي فيها بـ(480) مليار جنيه، ثم ولاية جنوب دارفور (240) مليار جنيه، وغرب دارفور (24) مليار جنيه، شرق دارفور (36) مليار جنيه، وسط دارفور (18) مليار جنيه.

وأشار المصدر إلى أن قرار الأمين العام لديوان الضرائب المقال محمد علي مصطفى بفتح ملفات ضريبية مؤقتة لكبار الممولين من مناطق الحرب بالولايات الآمنة، كان قراراً مهماً أسهم في تقليل الفاقد الضريبي إلي حوالي (30%)، مقارنة بأكثر من (50%) مع اندلاع الحرب، حيث نقل كثير من الممولين نشاطهم إلى الولايات الآمنة، مما ساعد في رفع الإيرادات وإنعاش الحركة الاقتصادية بالولايات الآمنة. وتابع: "الآن ولايات مثل نهر النيل والشمالية أصبحتا تسهمان في ميزانية الدولة بإيرادات ضخمة بعد الحرب لم تعهد في تاريخها".

فساد بسبب النفوذ.. هدر (80) مليار جنيه

من بين نماذج الفساد الواضحة في مؤسسات الدولة الأزمة التي حدثت بين الأمين العام لديوان الضرائب محمد علي مصطفى ورجال أعمال من مستوردي المواد البترولية. واتضح الفساد والتأثير السالب عند تدخل عدد منقادة المجلس العسكري لصالح رجال الأعمال، وخسر الأمين العام لديوان الضرائب معركته بالإقالة.

وقال مصدر في ديوان الضرائب إن سبب تفجر الأزمة تشدد مصطفى في تحصيل المتأخرات الضريبية على مستوردي الوقود. بعد اجتماعهم مع أمين الضرائب وافقوا على تقسيطها، وهي مبالغ ضخمة مهدرة من خزينة الدولة. ولما لم يلتزموا بسداد الأقساط حجز على أرصدتهم بالبنوك ومستودعات الوقود. هنا تدخل رئيس مجلس السيادة وأمر بفك الأرصدة ورفع الحجز عن المستودعات وأعفي الأمين العام لديون الضرائب من منصبه. وقال المصدر لـ(استقصائي) إن عضو مجلس السيادة الفريق إبراهيم جابر وراء إعفاء الأمين العام، وهو من يساند رجال الأعمال مستوردي المواد البترولية. وقال المصدر أن المبالغ التي لم تسدد تبلغ نحو (80) مليار جنيه سوداني، أي ما يساوي (40) مليون دولار أميركي.[18]

[18] مقابلات صحفية ببورتسودان في سبتمبر الي نوفمبر ٢٠٢٤.

كان القرار مفاجئاً لوزير المالية جبريل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، والذي صادف أن أمين الضرائب المقال يتبع لحركته المسلحة مما دفعه إلى الاحتجاج، فاضطر مجلس السيادة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في مسببات الإعفاء، إلا أنها وعلى مدى أكثر من شهرين لم تخرج نتائجها حتى الآن.[19]

الدعم السريع في مداخل الولايات

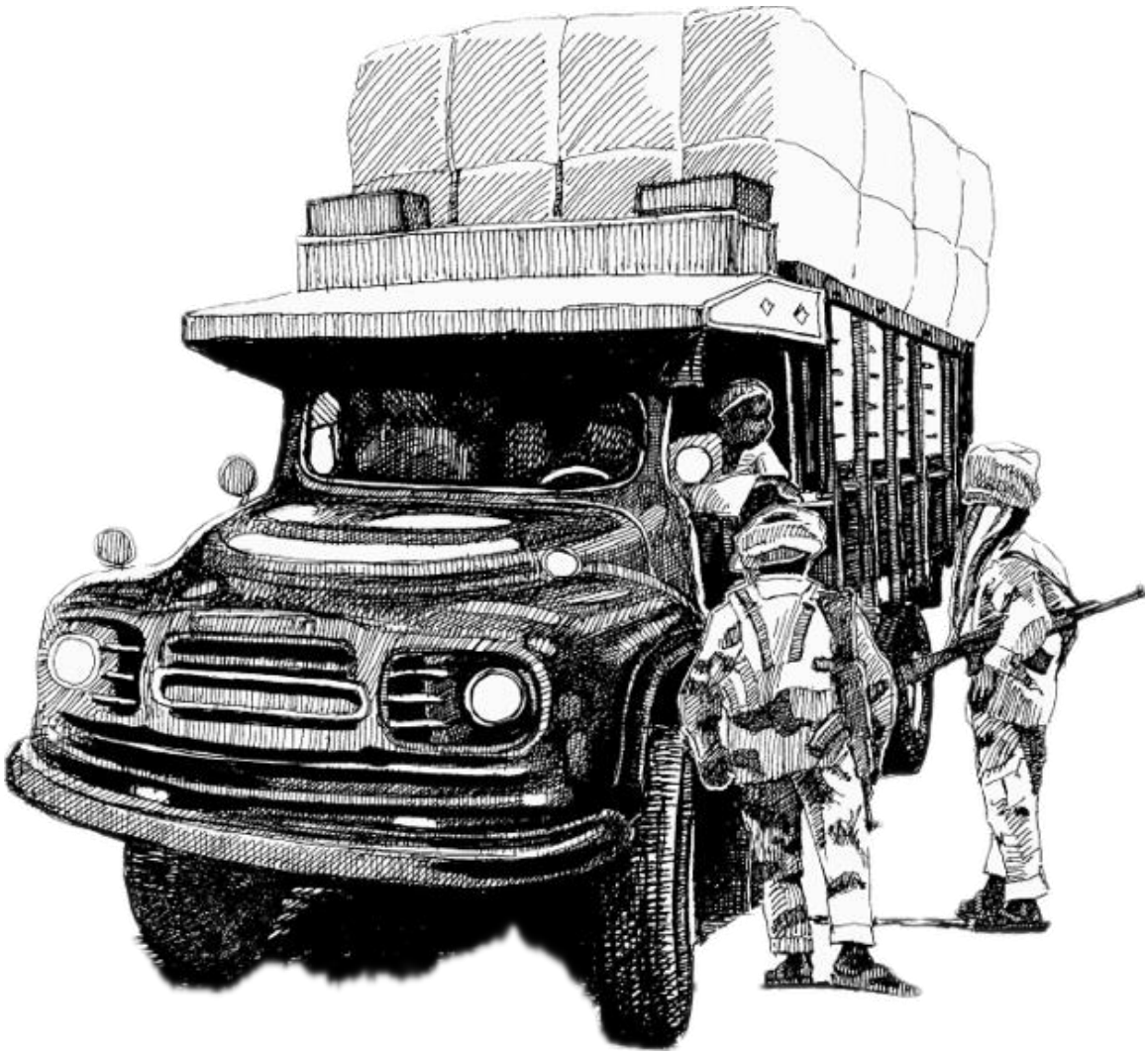

[19] في ٢ أكتوبر ٢٠٢٤ علي هذا الموقع: منصة السودان، "بعد اعفاء مدير الضرائب، مجلس السيادة يشكل لجنة تحقيق،"

https://sudanplatform.net/80792#google_vignette

أخضعت قوات الدعم السريع سائقي الشاحنات التجارية العابرة للولايات بدفع رسوم تقدر بحسب البضائع المحمَّلة على الشاحنة. وقال عدد من سائقي الشاحنات لـ(استقصائي) " في حالة عبور الشاحنات من ولايات تحت سيطرة الجيش إلى ولايات تحت سيطرة الدعم السريع "يضع أفراد من الدعم السريع نقاط تحصيل حتى يسمحوا لك بالمرور إلا بعد دفع مبلغ من المال وفي مرات يحصلوا على جوال سكر أو مواد غذائية". وأشاروا إلى أن أفراداً مسلحين يطلبون دفع أموال، وفي مرات يمنحونك ورقة مكتوب عليها اسم السائق والمبلغ المدفوع عليها ختم من استخبارات الدعم السريع اطلع مراسل (استقصائي) عليها ورفض المصدر تصويرها خوفا من ظهور اسمه وملاحقته من الدعم السريع، ويكون المبلغ بحسب نوع البضائع. ويقول السائق "أ.م" لـ(استقصائي) "في رحلة كنت أحمل شحنة من السكر دفعت (500) ألف جنيه، وفي الرحلة التالية دفعت (300)ألف جنيه، فقد كنت أحمل بصلاً ومواد أخرى". وقال سائق شاحنة آخر : "لا يسمح لنا بدخول أم درمان ومناطق سيطرة الدعم السريع في الخرطوم وشرق النيل إلا بعد سداد رسوم عبور عن كل شاحنة".[20]

دفعنا للحصول على بضائعنا

في الأسابيع الأولى للحرب أنشأ الدعم السريع إدارة من الاستخبارات العسكرية التابعة له في المدينة الرياضية تراقب إخراج التجار بضائعهم من السوق المحلي المجاور لمقر الإدارة، وكذلك إخراج البضائع من مناطق أخرى في الخرطوم. يحكي تاجر في السوق المحلي تجربته لـ(استقصائي). بالقول: "أخرجت بضاعتي مقابل (3) ملايين جنيه، وحصلت على إذن مرور وإيصال دفع بالمبلغ". وقال تجار في سوق الادوات الكهربائية في وسط الخرطوم لـ(استقصائي) سمح لهم الدعم السريع باستخراج بضائع من الخرطوم إلى ولاية الجزيرة، قبل سيطرته عليها لاحقاً في ديسمبر 2023م، بعد أن دفعوا أموالاً لإدارة الاستخبارات في المدينة الرياضية، وإنهم كثيراً ما يحصلون على إيصال مالي بالمبلغ مع إذن مرور. وقال تاجر آخر لـ(استقصائي)."أنا متخصص في خميرة الخبز.. دفعت مليوني جنيه وصحبتني قوة مسلحة للمخزن، وبعد تحميل البضائع في شاحنتين حمولة (7) طن صحبوني إلى حدود ولاية

[20] مقابلات صحفية ببورتسودان في سبتمبر الي نوفمبر ٢٠٢٤.

الخرطوم مع ولاية الجزيرة وكانوا في عربتين مسلحتين، ثم اضطررت لدفع (150) ألف جنيه لكل قائد عربة".[21]

الحصاد مقابل المال

عند دخول قوات الدعم السريع ولاية الجزيرة في منتصف ديسمبر 2023م، لم يكن قد اكتمل بعد حصاد المشاريع الزراعية، وإن شارف على النهاية. وبعد أن تمددت قوات الدعم السريع في مختلف مناطق ولاية الجزيرة فرضوا رسوماً على حصاد المزروعات. قال (ي.ع) لـ(استقصائي) "إن قوات الدعم السريع طلبت منهم مبلغ مليون جنيه مقابل السماح لهم بإدخال الحصادات إلى الحواشات – أراضٍ زراعية مساحة الواحدة(5)أفدنة –كما دفعنا أيضاً مبالغ مقابل السماح بترحيل المحصول للمخازن". وأفاد أحد المزارعين: "دفعنا مقابل الحصاد ومقابل ترحيل المحصول إلى المخازن.. التقديرات جزافية، ولا يمكن أن نحتج.. منحت إيصالاً ورقياً بالدفع عليه ختم باسم قائد المنطقة"، وقال لـ(استقصائي). إن جنود من الدعم السريع في وقت لاحق نهبوا عدداً من مخازن المحاصيل وخاصة القمح والكبكبي (الحمُّص).[22]

تجارة الوقود

نشطت قوات الدعم السريع في تجارة الوقود مع تجار ورجال أعمال موالين لها في مناطق سيطرتها. وقالت مصادر إن قوات الدعم السريع تتحصل رسوم عبور تناكر وشاحنات الوقود من التجار. يتم استيراد الوقود من دولة ليبيا، وتجمع الشاحنات في منطقة المثلث على الحدود الشمالية الغربية للبلاد التي كان يسيطر عليها الدعم السريع في الشهور الأولى للحرب إلا أن فقد السيطرة عليها في مايو2024.وبحسب تجار فإن الدعم السريع يحصل على مبلغ (5) ملايين جنيه سوداني مقابل السماح للشاحنات بعبور مناطق سيطرته في دارفور، ويستثمر التجار المؤيدون للدعم السريع في أزمة الوقود منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل. شهدت أسعار الوقود ارتفاعاً غير مسبوق ساهم في ارتفاع السلع الغذائية في كل مناطق السودان.

[21] مقابلات صحفية ببورتسودان في سبتمبر الي نوفمبر ٢٠٢٤.

[22] مقابلات صحفية بالتلفون مع مزارعين وتجار بولاية الجزيرة، أكتوبر ٢٠٢٤.

يقول مواطن من مدينة أم روابة لـ(استقصائي) "بلغ سعر جالون الجازولين – 4.5 لتر– (75) ألف جنيه سوداني"، ويزيد الطلب على الجازولين في تلك المناطق لاستخدامه في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن النقل.

تحصل مناطق جنوب دارفور وجنوب غرب كردفان على الوقود بالاستيراد من جنوب السودان، ويتم ترحيله في براميل على شاحنات نقل. يحصل الدعم السريع على إتاوات كبيرة من التجار الذين يعبرون الحدود مع جنوب السودان في منطقة "النعام" بغرب كردفان، والتي تم استهدافها من قبل الطيران الحربي للجيش في أول ديسمبر 2024، بالإضافة إلى أن منطقة برام بجنوب دارفور تعتبر مركز استيراد للوقود من دولة جنوب السودان. تقدر الأموال التي يتحصلها الدعم السريع من استيراد الوقود، بحسب تجار يعملون في هذا المجال، ورسوم العبور على الحدود بأكثر من (300) مليون جنيه شهرياً (150 ألف دولار) بحسب مصادر تحدثت لـ(استقصائي)

الذهب..أموال طائلة

قال أحد أصحاب شركات صادر الذهب –طلب حجب اسمه– لـ(استقصائي) " شركات قوات الدعم السريع التي تعمل في تنقيب وتصدير الذهب "لم تتوقف طوال فترة الحرب"، وأشار إلى أن الأسعار التي تبيع بها شركات الدعم السريع الذهب لدولة الإمارات العربية المتحدة أعلى من الأسعار قبل الحرب.

ويرى عدد من الخبراء أن كميات الذهب المنتجة من التعدين لصالح الدعم السريع تراجعت بعد توسعه في التنقيب والشراء من خارج مناطق دارفور التي كانت تتركز تجارته فيها بشكل أساس. وتشير تقارير إلى أن صادر الذهب السوداني إلى الإمارات انتقل إلى دول الجوار وبالذات دولة جنوب السودان والتي يصل إليها عبر طرق برية بالاتفاق مع جنرالات في جنوب السودان، ولا يمكن تحديد الدخل الذي يحصل عليه الدعم السريع من تجارة الذهب بدقة، لأنه يحاط بقدر عالٍ من السرية ويمر بطرق غير رسمية.[23]

[23] راجع أيضا تحقيق نيويورك تايمز عن تهريب الدعم السريع للذهب الى الامارات عن طريق جنوب السودان في وغندا.. نشر هذا التقرير في منتصف ديسمبر ٢٠٢٤ :

https://www.nytimes.com/2024/12/11/world/africa/sudan-gold-rush-heart-civil-war.html?unlocked_article_code=1.gk4.lFHO.t-w3vlyLy-Ja&smid=url-share

أموال الدعم السريع

رفض الدعم السريع التجاوب مع الصحفيين الذين يعملون على هذا التقرير فيما يتعلق بالأموال التي يتم تحصيلها من الأنشطة التجارية والرسوم المفروضة على المواطنين، وعن كيف يتم صرفها. يتبع الدعم السريع أسلوب إخفاء نشاطه التجاري عبر تسجيل الشركات بأسماء أقارب وموالين للقائد محمد حمدان دقلو "حميدتي". قالت مصادر متطابقة لـ(استقصائي) إن الأموال التي تحصلوا عليها بعد الحرب يتحكم في صرفها قائد المنطقة وتستخدم في توفير التموين والغذاء والوقود، ولا توجد مؤسسية في طريقة التحصيل والإنفاق، وفي كثير من الأحوال يتم التعامل معها على أنها غنائم شخصية للأفراد.

فساد حرب

قال عدد من رجال الأعمال لـ(استقصائي) أن ما يحدث في بورتسودان في الميناء وفي الدوائر الحكومية فساد غير مسبوق وأشار عدد منهم أنه يرتفع ويتخذ أساليب مؤسسية جديدة كل ما استمرت الحرب عازين ذلك إلى حاجة الحكومة الماسة للمال في ظل توقف مصادر الإيرادات وقال رجل أعمال لـ(استقصائي) " الجيش أصبح يساوم المستوردين بأن يخفض لهم الرسوم المتعلقة والأرضيات ورسوم الموانئ أو يعفيها بالكامل مقابل أخذ نسبة 70% منها بضائع وخاصة مستوردين الدقيق والسكر والمواد الغذائية" وأشار رجل الأعمال بأن هذه الممارسة تتم دون مستندات رسمية فقط عبر تصاديق بين رجل الاعمال أو شركته والمخلص الجمركي وإدارة الموانئ ومن جهة أخرى قال رجل أعمال سوداني في دولة الإمارات الاستقصائي) أن واردات الدعم السريع من الذهب إلى دبي لم تتوقف وأن بعض من رجال الاعمال المنسوبين إليه يخططون إلى تصدير محاصيل ومواشي إلى دبي عن طريق دولة تشاد كما أنهم أودعوا أموال ضخمة في دول أفريقيا كانت في حسابات القوني حمدان دقلو الأخ الشقيق لقائد الدعم السريع محمد حمدان قبل فرض الخزانة الأمريكية عقوبات عليه وفرضت الخزانة الأمريكية عقوبات على القوني دقلو في أكتوبر 2024.